موقف نواب الحلة من انبثاق الحياة الحزبية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٣م

م. ستار علك الطفيلي
جامعة بابل/كلية التربية الأساسية/قسم التاريخ

المقدمة

بعد دخول العراق الحرب العالمية الثانية الى جانب بريطانية حمله أعباء سياسة كبيرة وضعت على كاهل الشعب من خلال اعلان الأحكام العرفية وتصدير الصحافة والعمل الحزبي مما جعله يعتمد البناء السياسي السليم لمؤسساته الديمقراطية وتنظيماته الحزبية.

توفرت للعراق فرصة سانحة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في وزارة توفيق السويدي عام ١٩٤٦ لفتح الأبواب مشرعة أمام العمل الحزبي وتأسيس الجمعيات لغرض فسح المجال أمام هذه الأحزاب لإطلاق صوتها عالياً للمطالبة بحقوق الشعب المشروعة في حرية الاستقلال من التبعية الأجنبية من خلال المعاهدات والاتفاقيات بين العراق وبريطانيا.

وكان لبعض النواب في الحلة اسهامات كبيرة في المساهمة في تأسيس بعض الأحزاب السياسية والانضمام إليها كحزب الأمة الاشتراكي وحزب الجبهة الشعبية وحزب الاتحاد الدستوري وحزب المعارضة الدستورية في البرلمان بينما ان قسم من نواب الحلة قاموا بالابتعاد عن العمل في الأحزاب لقناعات شخصية وكذلك رآى بعض النواب ان وجود هذه الأحزاب يساعد على دعم السلطة بل هي واجهة تمثل السلطة الرسمية وتبتعد كثيراً عن حقوق الشعب وطموحاته في تحقيق أمانيه الوطنية وقد اعتمدت في هذا البحث على مصادر مهمة وكثيرة والتي أغنت البحث بالمادة العلمية والمقالات التاريخية الموثقة ومن أهم هذه المصادر محاضر مجلس النواب العراقي للفترة من ١٩٤٦ . ١٩٥٣ وكذلك اعتمدت على بعض الكتب الصادرة في هذه المرحلة قبل تاريخ الوزارات العراقية من لـ(عبد الرزاق الحسني) وكذلك التطورات السياسية في العراق لـ (جعفر عباس احميد) وغيرها من المصادر الأخرى.

موقف النخبة السياسية الحلية من انبثاق الحياة الحزبية:

انتهت الحرب العالمية الثانية، وبدات توجهات العالم نحو بناء مجتمعات ديمقراطية، لاسيما ان انتصار دول الحلفاء في الحرب دعم هذا الاتجاه، على أساس ان هذه الدول كانت تمثل المعسكر الذي ينشد الحرية والديمقراطية لشعوب العالم بحسب ادعائهم.

ظهرت عدة احزاب سياسية في عهد وزارة توفيق السويدي عام ١٩٤٦[١]، علما ان الحياة الحزبية لم تكن جديدة في العراق، فهنالك أحزاب وجعيات ظهرت قبل هذه الفترة[٢]، لكن الاحزاب التي ظهرت بعد الحرب كان وضعها يختلف عما هو عليه قبل الحرب، اذ بدت هذه الاحزاب اكثر تحرارا واستقلالية، كما انها استطاعت ان تحقق انتشارا، وبالتالي كان تاثيرها في الجماهير أعمق وأوسع، بل ان مواكبة الاحداث والتطورات كانت سمة من سمات الاحزاب التي برزت بعد الحرب.

وكان من الضروري ان تتاثر النخبة السياسية الحلية بظهور هذه الاحزاب ، على الرغم من تباطؤ هذه النخبة في الانتماء الى أي حزب من الأحزاب عند تكوينها عام ١٩٤٦م، فلم يشترك الشيخ عبود الهيمص مثلا في أي حزب، يبدو ان له موقفا من الحياة الحزبية، أو العمل في أي حزب، كان هذا الموقف حصيلة تراكم نظرته الى الاحزاب التي نشات في بداية تشكيل الدولة العراقية، فهو ينظر اليها على انها احزاب موسمية تنتهي وتختفي عن الوجود بانتهاء مهمتها التي تالفت من اجلها، بل يرى ان الانضمام الى حزب و آخر شيء تحركه المنافع و المكاسب الشخصية[٣].

ان الشيخ عبود الهيمص ينقل لنا عدم جدية الحكومة في الحياة الحزبية، حين سأل الشيخ عبود الهيمص عبد الاله عن مدى ايمانه بالعمل الحزبي، فأبدى الوصي عدم رغبته قائلاً عبود: "أرجح ان لا تنظم الى الاحزاب"[٤].

ولم يكن رأي الوصي عبد الاله منعا له الانخراط في العمل الحزبي، بل ان نظرته الى الاحزاب، وموقفه الذي اتخذه بعدم الاشتراك فيها ظل ثابتا، حتى بعد المحاولات العديدة من رؤساء الاحزاب التي تأسست في عهد وزارة توفيق السويدي، اذ يذكر محاولة السويدي نفسه حين كان رئيسا لحزب الاحرار للانضمام الى حزبه، الا ان الشيخ عبود الهيمص اعتذر بكثرة اشغاله وأعماله الخاصة، وتكررت المحاولة من حزب الامة الاشتراكي الذي يرأسه صالح جبر، وجاءت هذه المحاولة عن طريق الشيخ دوهان الحسن و السيد جعفر القزويني، وعبرا عن رغبة صالح جبر الشخصية بانضمام الشيخ عبود، لكنه اعتذر ايضا، وقد اصر على اعتذاره حتى بعد اللقاء الذي تم بينه وبين صالح جبر، واعلان عبود الهيمص عن اعتذاره ايضا للسيد خليل كنة، عن عدم مقدرته في العمل في الحزب الاتحاد الدستوري الذي ألفه نوري السعيد عام ١٩٤٩، الذي انضمت اليه الكثير من الشخصيات السياسية الحلية ، ولكن الشيخ عبود اكد رغبته على البقاء مستقلا[٥].

أكد ان عدم استجباته للدعوات التي وجهت اليه بخصوص الاشتراك في العمل الحزبي قائلا : " وإصراري على الاعتذار لشعوري وقناعتي بان تلك الاحزاب لم تكن بالمؤسسات السياسية الجادة التي تملك قوة الاستمرار و العمل في صفوف الشعب، و بالتالي العمل على قيام حكم نيابي ديمقراطي مستقر" [٦] .

اما عبد الوهاب مرجان، وهو محام على درجة عالية من الثقافة و الطموح، فقد استهوته الحياة الحزبية منذ بداية نشاتها، فكان أحد مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي، حين أجازته وزارة الداخلية في الثاني من نيسان عام ١٩٤٦[٧].

كان عبد اغلوهبا مرجان من بين الثلاثة من مؤسسي الحزب ، من غير جماعة الاهالي[٨]، وعقد اجتماع في السادسة والعشرين من نيسان عام ١٩٤٦م، لانتخاب اللجنة المركزية للحزب و التي تألفت من سبعة أعضاء، لم يكن عبد الوهاب مرجان من ضمنهم رغم ترشيحه مما أدى الى انسحابه من الحزب وقد انسحب معه عبد الكريم الازري وعبود الشالجي وصادق كمونة [٩] .

اختلفت الاراء حول انسحاب عبد الوهاب مرجان من الحزب، فهناك من يرى ان انسحابه جاء لأسباب طائفية، اذ يرى محمد صادق سعيد عضو اللجنة المركزية السابق، ان حسين جميل سكرتير الحزب، كان يحاول ان يكون تيارات سنية لتبوء المراكز القيادية للحزب، في حين نفى حسين جميل ذلك، وأيد نفيه بان عبد الكريم الازري كان نائبا للرئيس عند استقالته، وصادق كمونه ومحمد عبود الشالجي عضوان في اللجنة المركزية، وان انسحاب عبد الوهاب مرجان جاء نتيجة غضبه لعدم فوزه بانتخابات اللجنة ، ولوجود خلافات حول اساليب العمل في الحزب[١٠].

يذكر ان عبد الوهاب مرجان اوضح اسباب استقالته قائلا: " ان سبب انسحابي ومعي بعض الاعضاء المؤسسين للحزب، هو قبول انتساب عدد كبير من اليساريين الشيوعيين اعضاء في الحزب، وهذا يتعارض مع اهداف ومبادئ الحزب، وبالتالي عدم قدرة الجادرجي في صدهم، وضعفه في مجابهتهم، وانه حاول وأقرانه المنسحبين من الحزب مرات عدة وتباعا تصحيح المسار ، وانهم حذروا كامل الجادرجي وطالبوه بعدم قبول الشيوعيين في الحزب، والا ستكون النتيجة انسحابهم من الحزب، وبالفعل كان ذلك[١١].

وما يؤيد هذا الرأي، هو قبول عدد غير قليل من الشباب الذين يحملون الافكار الماركسية، الذي تدفعه بعض المنظمات السرية من اجل السيطرة على الحزب وتوجيهه كيفما يريدون[١٢]، اما حنا بطاطو فيرى ان الاكثرية التي حضرت انتخابات اللجنة المركزية هزمت عبد الوهاب مرجان، وانتخبوا يساريا وهو المحامي زكي عبد الوهاب[١٣]، كما ذهب الحسني من قبل الى هذا الرأي[١٤]، في حين يذهب شقيقه، ان استقالته كانت نتيجة شعوره ان الحزب لم يكن لديه توجها قوميا[١٥].

هكذا يتضح من خلال الاراء، ان الاسباب التي ادت بعبد الوهاب مرجان الى الاستقالة من الحزب الوطني الديمقراطي كانت ايدلوجية، اضافة لعدم فوزه بعضوية اللجنة المركزية في الحزب، اما الحزب الذي تركه عبد الوهاب مرجان بعد اربع وعشرين يوما، فقد قدم لائحة اصلاح لكل مظاهر الحياة العراقية بوسائل ديمقراطية، وبحسب خطة منظمة وشاملة، من اجل اقامة دولة ديمقراطية، اذ تطرق منهاجه الى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، مع التركيز على النقاط المهمة، اذ دعا الى زيادة حصة القلاح من الانتاج الزراعي، وضمان حقوق العمال لبلوغ حياة ديمقراطية، واستكمال استقلال العراق(١٦).

وصف الحزب بالوطنية والديمقراطية، بصفهما عنصرين مترابطين، ويؤمن بارتكاز كل منهما على الاخر(١٧)، اذ امتاز الحزب بالتوجه الديمقراطي الذي يكاد يكون سمة تميز بها، من خلال اعطائها الاولوية في عمله، ورغم دعوته ودفاعه عن المبادئ الاجتماعية المعتدلة التي تبناها في منهاجه(١٨).

في عام ١٩٤٧، كان عبد الوهاب الصالح احد مؤسسي الجبهة الدستورية البرلمانية، اذ اقدم عدد من النواب على تقديم طلبهم الى رئيس المجلس النيابي لتاليف هذه الجبهة، وقد طرحت غايتها للقيام بالواجبات النيابية البرلمانية على اساس التعاون بين اعضائها المنتمين(١٩).

كانت الجبهة الدستورية البرلمانية اول كتلة معارضة، تؤلف بصورة رسمية، وتسجل في محاضر مجلس النواب منذ بدء الحياة البرلمانية في العراق، اذ استطاعت ان تثبت وجودها من خلال مناقشة الطروحات داخل المجلس.

نشر اعضاء الجبهة الدستورية البرلمانية بيانا، انصب اغلبه فيما يتعلق بالعمل النيابي داخل المجلس النيابي، وقد تضمن البيان مراعاة حاجات البلاد، والسعي بكل وسائل الدستور لتحقيق تلك الحاجات، كما اكدوا على التمسك بقواعد الدستور وتطبيقه بالشكل الصحيح، وتأكيد المحافظة على كيان الدولة، وصيانة الحريات الشخصية والعامة، بل اعلنوا عن تاييدهم لكل سياسة تحقق المصلحة الجماهيرية، وتبتعد عن الفردية و المصالحة الخاصة(٢٠) .

كان لعبد الهادي الصالح حضور قوي في مجلس النواب الذي مثله فيه لواء الحلة، اذ كانت طروحاته تتميز بالدقة والموضوعية، اذ اثبت تواصله وقدرته على العمل، وابداء الرأي من خلال تعقيبه على الوائح والقوانين و المناهج والاقتراحات والمشاريع التي يبحثها المجلس النيابي(٢١) .

واستطاع عبد الهادي الصالح ان ينتهج الطريق الذي رسمته الجبهة الدستورية لعملها والذي تلخص في الاتي:

١- غاية الجبهة قيام اعضائها بواجبات على افضل الوجوه التزاما باليمين الذي قطعوه على انفسهم.
٢- كان ميدان عملها اللوائح والقوانين والمناهج والمقترحات والمشاريع والأعمال التي تبحث داخل المجلس النيابي.
٣- وضع خطة للبحث في الشؤون العامة، وتكوين الآراء بشأنها، وحث أعضاء المجلس بالموافقة عليها حسب الأصول الدستورية.
٤- اتخاذ طريق التعاون التام بين أعضاء هذه الجبهة مع مراعاة توزيع الاعمال والاختصاصات(٢٢).

تميز عبد الهادي الصالح بمقدرته الخطابية، وقدرته على الاسترسال في أثناء مناقشته، ولاسيما ان الجبهة الدستورية كانت تتفق مسبقا أثناء اجتماعاتها في دوراحد اعضائها او في مكتب المجلس النيابي، للمداولة حول الطروحات ووالمناقشات المهمة الواجب تناولها، وكذلك الخطوات الواجب اتخاذها تجاه المشاريع واللوائح المعلنة داخل المجلس من الحكومة، مع تبيان وجهة النظر واسباب المعارضة(٢٣).

بقيت اغلب النخبة السياسية الحلية بعيدة عن الاحزاب في بداية تأسيسها، لعوامل مختلفة، كان اهمها هو ان اغلبية الساسة الحليين يميلون نحو كفة الحكومة وتأييد سياستها، كما انها لم تر في الاحزاب المنبثقة ما يحقق طموحها.

نستطيع ان نلمس من موقف دوهان الحسن مثلا من الاحزاب، اثناء مناقشته لقانون الانتخاب الذي تبنته وزارة توفيق السويدي، والذي تهجم فيه على الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاحرار، وفند مخزاعمهما في حصول تدخل حكومي في

الانتخابات، وان الاحزاب لم تقاطع الانتخابات لوجود تدخل، وانما لعدم وجود منتمين لها في المناطق الانتخابية، واتهم الاحزاب بتشويه سمعة العراق على اثر البرقية التي بعثها المؤتمر البرلماني المنعقد في القاهرة، وواصل حديثه حتى دعا الاحزاب الى ان تكون واقعية، وان تعمل لاجل المصلحة العامة(٢٤).

في عام ١٩٤٩، قدم نوري سعيد طلبه الى وزارة الداخلية لتاسيس حزب الاتحاد الدستوري وقد اجيز الحزب وتألفت اللجنة العليا للحزب من نوري السعيد رئيسا وعبد الوهاب مرجان نائبا وخليل منة سكرتيرا وجميل الاورفلي محاسبا، ورشدي الجلبي امينا للصندوق(٢٥).

اشترك بالانتماء الى هذا الحزب اغلبية اعضاء النخبة السياسية الحلية، التي كانت تمثل لواء الحلة في المجلس النيابي، فبالإضافة الى انتماء عبد الوهاب مرجان واشغاله منصب نائب الرئيس، فقد انضم الى الحزب كل من: عبد المحسن الجريان وعبد المنعم رشيد وغانم الشمران وجعفر الصميدع ومخيف الكتاب ومهدي الهيمص وعبد الرزاق شرف(٢٦)، وكذلك كان من اعضاء الهيئة الادارية للحزب أنور الجوهر وهو محام حلي معروف(٢٧)، وكذلك كان حسن علوان المطيري من المنتمين للحزب(٢٨).

يتضح ان النبخبة السياسية الحلية المنتمية لحزب الاتحاد الدستوري، هي من الملاكين ورؤساء العشائر المعروفين بثقلهم في منطقة الفرات الاوسط وارتباطاتهم الخاصة مع الكثير من الشخصيات العراقية المعروفة، اذ استطاع نوري السعيد ان يحقق بهم ومن معهم من المنتمين الى الحزب تكتلا قويا داخل المجلس النيابي، ولا سيما ان النخبة السياسية الحلية المنتمية لحزبه كانت جميعها في المجلس المذكور.

وصف كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاتحاد الدستوري بقوله: "فحزب الاتحاد الدستوري ليس هو ما مكتوب في منهجه ، بل مقصودا به ايجاد داعمة حزبية لمؤازرة الوضع القائم تحت زعامة نوري السعيد ... ليضم قسما كبيرا من الانتهازيين واصحاب المصالح الكبيرة وعددا كبيرا من الاقطاعيين ممن يؤيدون الوضع القائم ... وهكذا تألف حزب الاتحاد الدستوري من عناصر مختلفة تتضمن عددا كبيرا من الاقطاعيين والمستثمرين و الانتهازيين الذين اعدوا انفسهم لتسلم المناصب الكبيرة، ومحترفي تصيد النيابات من المتعلمين، وغيرهم ممن هم على هذه الشاكلة"(٢٩).

يذكر جميل الاورفلي وهو وزير سابق، وكان محاسبا لحزب الاتحاد الدستوري: "ان نوري السعيد لا يؤمن بمبادئ الاحزاب ولكن الارتباطات الشخصية هي غايته ، بحيث ان هذه الارتباطات كانت تؤثر على القرارات التي تاخذها اللجنة المركزية للحزب، سيما في الاستيزار، اذ تعطى الوزارات لشخصيات معينة، واصبح نوري السعيد ينتهج هذا المنهج عند تسلمه رئاسة الوزارة"(٣٠).

بالرغم من الانتقادات التي وجهت الى الحزب، الا انه شرع في وضع منهاج خاص به ، تناول فيه إصلاح يستهدف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفق منهج علمي شامل ياخذ التجديد النامي مع مسايرة التطور، ومحاربة الطبقية والطائفية بانواعها، والروح الاقليمية الانعزالية، وانه في سياسته يؤكد توثيق الروابط مع الاقطار العربية، كما اعرب الحزب في مناهجه عن رغبته في تبديل المعاهدة العراقية – البرطانية بما يؤمن استقلال العراق وسلامته، واعطى للقضية حيزا، اذ دعا الى مواصلة الجهاد لنصرة فلسطين ومكافحة الصهيونية، وبحث منهج الحزب في علاقات العراق الخارجية ومسالة تعزيزها ، و التفت الحزب في منهاجه الى السياسة الداخلية فنوه الى احترام القانون الاساسي بوصفه مرجع الامة، كما شجب الاعمال غير المشروعة ومكافحة (المبادئ الهدامة)، ودعم استقلال القضاء واصلاح الجهاز الحكومي واحلال الثقة بين الشعب والحكومة(٣١).

في عام ١٩٥٠ عادت الاحزب والحركات الوطنية لتنشيط من جديد، لاسيما ان الاحكام العرفية الغيت في اواخر عام ١٩٤٩(٣٢)، واستانفت الاحزاب و النقابات العمالية عملها، ولاحت احزاب سياسية جديدة في الافق(٣٣).

عاد الحزب الوطني الديمقراطي ليمارس نشاطه ، وقد استطاع استقطاب عدد غير قليل من رؤساء الوزارات السابقين ، وبعض الوزراء ، والنواب لإصدار بيان أطلق عليه (بيان الحياد) ، دعوا فيه الى عدم زج العراق في التكتلات الدولية التي قد تجره الى مالا يحمد عقباه ، ورفضوا ان يكون العراق ضمن الخطة الحربية (الستراتيجية) التي وضعت باسم الدفاع عن الشرق الاوسط ، وحثوا فيه على اعطاء الاولوية لاعمار البلاد ، ووجهوا الدعوة الى الدول العربية لتاليف جبهة تقف ضد الصارع القائم ، و الاصطدام المسلح في حالة نشوبه لالتزام الحياد التام ، وتضمن دعوة الشعب العراقي للتكتل بجميع منظماته لمنع زج البلاد في أحد المعسكرين اللذين ظهرا كمركزين للقوى [٣٤] .

كان هذا البيان المحفز لقيام حزب الجبهة الشعبية المتحدة ، التي أجيزت في ٢٦ آيار ١٩٥١ ، اذ شغل فيها عبد الهادي الظاهر أمينا لسر اللجنة السياسية [٣٥] ، بل كان أحد الموقعين على بيان الحياد [٣٦] ، وقد تركز عمل الجبهة في نقطتين هما ، التزام الحياد ، ورفع القيود عن الاقتصاد القومي ، وذلك بنبذ عوامل ووسائل الاستغلال [٣٧] .

أعدت الجبهة ميثاقا لنفسها ، وكان عبد الهادي الظاهر أحد المشاركين في إعداد هذا الميثاق لموقعه في الجبهة، تمحور حول الدعوة الى الاصلاح ، و الاستقلال ، وحماية المصالح العربية ، وصيانة عروبة لسطين، و الابتعاد عن الحروب بالعمل على ضمان الحياد ، في حين تمثل اتجاه الجبهة في السياسة الداخلية، باحترام القانون الاساس وتطبيقه، والدعوة الى انتخابات حرة مباشرة ، وضمان الحرية الفردية و السياسية، وفسح المجال للعمل الحزبي والنقابي ، بل طالبت الجبهة في ميثاقها بشكل جريء بتشريع قانون لمحاكمة الوزراء الذين يستغلون نفوذهم وسلطاتهم ، كما دعت الى تطوير الجهاز الحكومي من الفساد و الرشوة [٣٨].

تبنت الجبهة الشعبية دعم السياسة الاقتصادية ، وانقاذ العراق من الاستغلال الاجنبي ، وجعل ثرواته تحت تصرفه للانتفاع بها ، وانقاذ الشعب مما هو عليه من فقر ، واستثمار مرافق العراق وامكاناته الزراعية و الصناعية و التجارية، وتحسين حال الفلاح ، وصيانة حقوق العمال ، بل حثت الجبهة على تطبيق مبدا الضمان الاجتماعي ، ودعت الى مبدا الملكية الصغيرة [٣٩] ،

بقي اعضاء الجبهة يعملون بشكل ملحوظ ، ولاسيما من خلال توافق الاراء مع الاحزاب الاخرى لتحقيق الاهداف المرجوة، واستطاعوا ان يتفقوا مع الحزب الوطني الديمقراطي على التعاون أسس عدة ، منها ما تبناه ميثاق الجبهة، ثم التشاور في اتخاذ سياسة موحدة لم يحدث ، واصدرت الجبهة و الحب الوطني الديمقراطي بيانا مشتركا أشار فيه الى التعاون بينهما على اساس تحقيق أهداف الشعب العراقي وسيادته ، وانتهى البيان بالمطالبة بابعاد العراق عن التكتلات الدولية، وصيانة الحرية الدستورية ، وتوفير الغذاء و الكساء ، وضما حقوق العمال و الفلاحين ، وشدد على ان لا يصبح العراق قاعدة عسكرية للتهديد او الاعتداء على أي بلد آخر [٤٠] .

استمر اعضاء الجبهة الشعبية في معارضتهم لسياسية الحكومة ، فانتقدوا أحوال العراق السيئة ، ومحاربة السلطة للحريات العامة[٤١]، وعلقوا على تردي الاحوال ، بان الحكومة تتهم كل معارضة سياسية بالشيوعية، وكل مطلب بلاصلاح او بقسط من العدالة الاجتماعية، او مندد بالظلم الى غير ذلك ، تتهم بالتهمة نفسها[٤٢].

لم يكن حزب الجبهة الشعبية، الحزب الوحيد الذي انبثق عام ١٩٥١، ففي العام نفسه، قدم الح جبر طالبا الى وزارة الداخلية لتاليف حزب يسمى (حزب الامة الاشتراكي)، و اجيز الحزب في ٢٤ حزيران ١٩٥١[٤٣].

يذكر ان الاقطاعيين، وممن امتهنوا السياسة، هم الاغلبية الكبيرة في هذا الحزب ، كما ان الحزب لم يكن اشتراكيا كم هو واضح من عنوانه، اذ ان المنتمين اليه لا يعون مفهوما ولا معناها ، وجاء انتمائهم لمصالح شخصية، فالحزب يحظى برعاية الانكليز والبلاط[٤٤]، وكان ظهور حزب الامة الاشتراكي ممثلا برئيسه صالح جبر الى الساحة السياسية لموازنة

القوى، لاسيما ان فكرة التعاون بين نوري السعيد وصالح جبر في عمل حزبي موحد باءت بالفشل، فجاءت الموازنة والصراع بين حزبين اتفقا على رعاية الصالح البريطانية، والسير في ركاب البلاط الملكي، أما الاساسة البريطانيون، وابدو رغبتهم في صالح جبر كشخصية سياسية قوية يستطيعون بها مناوبة نوري السعيد عند الضرورة[٤].

أما النخبة السياسية الحلية ، فلم ينضم منها لحزب الامة الاشتراكي سوى دوهان الحسن ، و السيد جعفر القزويني، وكان الاول من شيوخ العشائر البارزين ، وصاحب الاراضي الزراعية الواسعة ، أما الثاني فقد جمع بين الاملاك الواسعة ، و التجارة ، و الاراضي الزراعية.

ويبدو ان انتساب دوهان الحسن لحزب الامة الاشتراكي نوعا من الرد على نوري السعيد الذي منعه الاشتراك في انتخابات المجلس النيابي في دورته الثانية عشر ، وقد نقل الشيخ خوام دوهان الحسن المناقشة التي تحصل بين والده، والشيخ مخيف الكاتب المنافس للشيخ دوهان الحسن في المنطقة الانتخابية قائلا : " كان منافسه بالمنطقة المرشح مخيف الكاتب الذي كان من جماعة الباشا نوري السعيد آنذاك ، وفي الانتخابات قدم دوهان التامينات وهي مبلغ مئة دينار، اثناء الدعاية ارسل متصرف لواء الحلة ، واخبره بان يسحب التامينات ، ويتخلى عن الترشيح بأمر الباشا نوري السعيد، وتم فعلا سحب المبلغ وتخلى عن الترشيح"[٤٦]، اما السيد جعفر القزويني ، فقد كان من العناصر الفاعلة والبارزة في الحزب ، فهو أحد مؤسسيه ، كما انتخب لعضوية اللجنة العليا للحزب [٤٧] .

كان للسيد جعفر القزويني أثره المتميز في وضع منهاج الحزب ، الذي بحث في الشؤون الخارجية ، وأكد فيها تعزيز الاستقلال لكيان الدولة ، و القضية الفلسطينية ، وتكوين اتحاد يضم الدول العربية . اما في الوضع الداخلي، فتناول توطيد النظام الديمقراطي ، وضمان الحقوق الدستورية ، كما دعا الى الاخذ بمبدا الانتخاب المباشر، واصلاح الجهاز الحكومي وتطهيره من العناصر الفاسدة ، ثم عرض الحزب اهدافه في الشؤون المالية و الاقتصادية، وتلخصت في ثلاث اتجاهات ، نقدية وزراعية وتجارية ، أما الحقوق الاجتماعية فقد طمح الحزب الى تحقيق الضمان الاجتماعي، ومكافحة البطالة ، وتشجيع الحركة النقابية ، في حين اتجهت سياسته في الجانب الثقافي نحو نشر التعليم وترصينه، وجعل أداة لتكوين الشخصية[٤٨].

كان حزبا الاتحاد الدستوري و الامة الاشتراكي ، كما وصفا بانهما حزبان قائمان على دعم سياسة الحكومة، لذلك تكونا عن طريق العلاقات الشخصية، لا عن طريق النظرة الى الواقع ، ومما يؤيد هذا ان اغلب المنتمين الى الحزبين، كانوا من الشخصيات النيابية، حتى يستطيع كل حزب منهما الحصول على الثقة التي يريدها ، ولاسيما ان المجلس الذي يمنح الثقة او يحجبها عن الوزارات التي تتعاقب على الحكم ، وبالتالي تستطيع الوزارة ضمان الاصوات ، واقرار المقررات والقترحات ، بل الحصول على ضمان لسيطرة سياستها ، لذا فان الاحزاب كانت تبحث دائما عن تكوين أغلبية لها في المجلس ، وهذا يفسر لنا كثرة حل المجلس النيابية ، وبالرغم من ان امد الدورة للمجلس المنتخب أربع سنوات، الا انه كان يحل في اقل من هذه المدة .

كانت النخبة السياسية الحلية، وقد شاركت هي الاخرى في الأحزب التي ظهرت في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٦-١٩٥٣، وكان اغلبها ممن انتمى الى الحزبين الموالين للحكومة ، اما لمصالح شخصية لاعتقادهم بان هذين الحزبين قادران على تحقيق منهاجهما ، لانهما يحظيان بدعم البلاط ، ويمثلان وجهة نظر الحكومة ، وان الشخصين المؤسسين لهما بارزان في العمل السياسي ، ويملكان من الامكانيات و الدعم ما يكفي لمواصلة العمل .

عمل في الحزب الاتحاد الدستوري من النخبة السياسية الحلية ، كل من عبد الوهاب مرجان ، وعبد الرزاق شريف، وجعفر صميدع ، وعبد المحسن الجريان ، ومخيف الكتاب ، وعبد المنعم رشيد ، وغانم الشمران، وحسن علوان المطيري

وانوار الجوهر، في حين عمل دوهان الحسن وجعفر القزويني في حزب الامة الاشتراكي ، وكان كل هؤلاء قد مثلوا لواء الحلة المجلس النيابي[٤٩].

اما بقية الاحزاب والتكتلات التي ظهرت ، فلم يعمل فيها من النخبة السياسية الحلية سوى عبد الهادي الصالح الذي عمل في الجبهة الدستورية البرلمانية ، التي تألفت عام ١٩٤٧ داخل المجلس النيابي [٥٠] ، في حين كان عبد الهادي الظاهر أحد اعضاء الجبهة الشعبية البارزين التي يرأسها طه الهاشمي[٥١] .

ولو تفحصنا الخلفية الاجتماعية للشخصيات الحلية التي عملت في حزبي الاتحاد الدستوري و الامة الاشتراكي ، نجد ان معظمها من أصل عشائري ، وأصحاب أملاك لأراضي زراعية . أما بقية النخبة الحلية التي عملت في مجالس النواب او مناصب حكومية ، فان لم تكن مرتبطة ارتباطا فعليا بحزب معين ، رغم ان الكثير منها كان يحسب على هذه الجبهة أو تلك ، وتربط كل منهم علاقات مع شخصيات ترأست أحزاب ووزارات .

النتائج:

نستنتج مما سبق أن العراق قد شهد خلال المدة المحصورة بين عامي ١٩٤٦ . ١٩٥٣ تطوراً سياسياً كبيراً، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تمخضت عنه من فتح آفاق جديدة في الحياة السياسية العراقية وقد تجلى ذلك من خلال انبثاق الحياة الحزبية الجديدة التي أكدت على التوجهات الجديدة نحو العمل الحزبي وترسيخ نوع من الديمقراطية في العمل السياسي العراقي الجديد فقد عملت حكومة توفيق السويدي مشرعة الأبواب أمام فتح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية في العراق وقد نتج عن ذلك تأسيس عدد من هذه الأحزاب وقد انضم قسم من نواب الحلة الموجودين في المجلس النيابي في هذه الأحزاب وأعتزل قسم منهم العمل في هذه الأحزاب وكان منهم من له الدور في تأسيس بعض هذه الأحزاب كحزب الأمة الاشتراكي وحزب الاتحاد الدستوري وحزب الجبهة الشعبية وغيرها ، وقد كانت هذه الأحزاب تعبر عن ارادة الحكومة وليس تعبير عن صوت الشعب فقد اكتنفتها المصالح الشخصية للسلطات الحكومية لتحقيق بعض المآرب من خلال التقرب لرجالات السلطة لغرض الحصول على مناصب وبعض الامتيازات التي تشرف عليها الحكومة.

الهوامش والمصادر :

١. عبد الرزاق ، الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، (بيروت، ١٩٨٣)، ص١٣٥.
٢. المصدر نفسه ، ص ٧ . ١٣٢ .
٣. عبود الهيمص ، ذكريات وخواطر عن أحداث في الماضي القريب ، (بغداد، ١٩٩١)، ص١٦٦ .
٤. الهيمص ، المصدر السابق ، ص١٦٨ .
٥. المصدر نفسه ، ص١٦٩ .
٦. المصدر نفسه ، ص١٧٠ .
٧. الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، المصدر السابق ، ص١٧٨ .
٨. تكونت جماعة الأهالي من مجموعة من الشباب المثقف ، أكمل أغلبيتهم دراسته خارج العراق ، وكونوا تجمعاً وطنياً ديمقراطياً ، أما الثلاثة فهم عبد الوهاب مرجان ، عبود الشالجي ، صادق كمونة . ينظر للمزيد من التفاصيل حول جماعة الأهالي :
حسين جميل حياة النيابية في العراق ١٩٢٥. ١٩٤٦ موقف جماعة الأهالي منها، (بغداد ، ١٩٨٣)، فؤاد حسين الوكيل ، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢. ١٩٣٧ ، (بغداد ، ١٩٨٠) .
٩. عادل غفوري خليل ، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤، (بغداد ، ١٩٨٤)، ص٥٢ .

١٠. عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص٧٨ .
١١. محمد رشيد عباس ، عبد الوهاب مرجان أسرته وسيرته ، ص٥٢ .
١٢. جعفر عباس أحميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣ ، (نجف ، ١٩٧٦) ، ص٢٦٣ .
١٣. حنا بطاطا ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز ،(بغداد ، ١٩٩٠)، ص٣٤٣ .
١٤. الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، المصدر السابق ، ص١٧٩ .
١٥. محمد رشيد عباس ، عبد الوهاب مرجان أسرته وسيرته ، المصدر السابق ، ص٥٢ .
١٦. الحزب الوطني الديمقراطي ، منهج الحزب الوطني الديمقراطي ، (بغداد ١٩٤٦) ، ص١٠.١ .
١٧. جريدة صدى الأهالي ، في ٣٠ / ٥ /١٩٥٠ .
١٨. Khadderi , Op.Cit , P.300
١٩. كان مقدموا هذا الطلب هم محمد رضا الشبيبي ، ونصرة الفارس ، وجعفر حمندي ، وذبيان الغبان، وعبد الرزاق الشيخلي ، ونجيب الصائغ ، وجاسم مخلص ، وغازي العلي الكريم ، وأركان العبادي ، وريسان الكاصد ، وعبد الهادي الصالح .

محاضر مجلس النواب العراقي لعام ١٩٤٧ ، ص٤٥ ، وسوف أشير اليها لاحقاً بالرمز م . م . ن . أ .

٢٠. نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري، ١٩٤٧–١٩٦٣، (بغداد ١٩٩٠)، ص.١٢
٢١. م . ن . أ لعام ١٩٤٧ ، ص١٦٠.١٦١ .
٢٢. الصائغ ، المصدر السابق ، ص١٣ .
٢٣. كان أعضاء الجبهة يتداولون حول ما ينبغي تقديمه للمجلس من مذكرات ، أو طلب تشريع قانون أو اجراء تحقيق من أعمال أقدمت عليها الحكومة أو مخالفتها للقوانين ، أو لكونها مرهقة للشعب أو مقيدة للحرية ، ويتم التوقيع على هذه المذكرات من قبل أعضاء الجبهة ، وترفع لرئاسة المجلس ، وقد كان عبد الهادي الصالح أحد المنتمين الى هذه الجبهة . م . ن . أ لعام ١٩٤٧ . ١٩٤٨ ، ص١١٦ .
٢٤. م . ن . غ . أ لعام ١٩٤٧ ، ص٩٨.٩٩ .
٢٥. الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، المصدر السابق، ص.٢٣٠
٢٦. م . ن . أ لعام ١٩٥١ ، ص٧٠٦ .
٢٧. جريدة الاتحاد الدستوري ، في ٢٨ / ٥ / ١٩٥٠ .
٢٨. ضياء المطيري ، مقابلة شخصية بتاريخ ٢ / ٤ / ٢٠٠٢ .
٢٩. كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، (بيروت ١٩٧٠)، ص.٧١
٣٠. جميل الأورفلي، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، (بيروت ١٩٧١) ، ص١١٤ .
٣١. للمزيد من التفاصيل حول منهاج حزب الاتحاد الدستوري .

ينظر الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، المصدر السابق ، ص٢٣٢. ٢٣٨ .

٣٢. علي جودت ، ذكريات علي جودت ، ١٩٠٠. ١٩٥٨، (بيروت ١٩٦٧) ، ص٢٧٨ .
٣٣. حميدي ، التطورات السياسية ، المصدر السابق ، ص٥١٩ .
٣٤. جريدة لواء الاستقلال في ٢٣ / ٣ / ١٩٥١ .
٣٥. انتخب طه الهاشمي رئيساً للمكتب الدائم ، وصادق البصام أميناً للسر، أما للجنة السياسية كان رئيسها محمد رضا الشبيبي .

اسماعيل أحمد باغي ، تطورات الحركة الوطنية في العراق ١٩٤١- ١٩٥٢، (بغداد ١٩٧٩) ، ص٢٧١ .

٣٦. الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، الجزء الثامن ، ص٢١٢ .

٣٧. اسماعيل أحمد باغي ، المصدر السابق ، ص٢٧١ .

٣٨. الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، المصدر السابق ، ص.٢٦٠

٣٩. الصائغ ، المصدر السابق ، ص٤٦ .

٤٠. الحسني ، تاريخ الوزارات ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص٢١٦..٢١٧

٤١.جريدة الجبهة الشعبية في ٣٠ / ٧ / ١٩٥١ .

٤٢. المصدر نفسه في ١٠ / ١٠ / ١٩٥١ .

٤٣. الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، المصدر السابق ، ص٢٤١ .

٤٤. صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر ، (مصر ١٩٦٠) ، ص.٢٨٤

٤٥. الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ج ٧ .

٤٦. مذكرة كتبت على الآلة الطابعة ، وبحور الشيخ خوام دوهان الحسن نجل دوهان الحسن .

٤٧. الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ،المصدر السابق ، ص.٢٤٢

٤٨. للمزيد من التفاصيل حول منهاج حزب الأمة الاشتراكي .

ينظر الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ج ٨ .

ص٢١٨. ٢٢٤ ، الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، المصدر السابق ، ص٢٤٣. ٢٥٣ .

٤٩. م . م . ن . أ للأعوام ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ .

٥٠. م . م . ن . أ لعام ١٩٤٧ ، ص١١٦ .

٥١. الصائغ ، المصدر السابق ، ص٥٤ .